الشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني وأصول الصنعة النحوية في شرحه على عوامل الشيخ محسن القزويني دراسة نقدية تحليلية

أ. د. مثنى فاضل ذيب الجبوري

الجامعة العراقية / كلية الآداب /

Muthanatheeb@yahoo.comh

م. د. ثامر حمزة علي محمد

وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الكرخ الثانية

ملخص عربي

إن الإرث المعرفي العربي أكبر من أن تقزمه أياد خفية تعمل خيوط مؤامراتها في خفاء الزوايا المظلمة، طعنا ووأدا، فهذا الكنز العظيم ما هو إلا سلالة ذهبية من الفكر الضارب في أعماق الخلود المعرفي، فقد أدلى العرب الأعلام في كل مجال معرفي، ولعل اللغة كان لها النصيب الأوفر كونها لغة القرآن العظيم، فتناثرت المؤلفات منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وتعددت الشروحات على العوامل النحوية لما لهذا الفن من أهمية في بناء العربية وتقديمها علما قائما على قواعد محددة استقاها الأعلام من بيوتات الوبر الفصيحة، وقد تناثرت الشروح على العوامل المحسنية القزوينية، ولعل من أجلها وأهمها شرح الشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني

(ت قبل ١٢١٧ه)، وهذا البحث جاء لدراسة جانب مهم من جوانب هذا الشرح، إذ أوقفناه ساحة في تبيان منهج الشيخ القزويني في تقعيد أصول الصنعة النحوية في شرحه وكيفية استدعائه للشواهد على مختلف مشاربها المعرفية، كونها أهم مصادر الاحتجاج عند العرب في تقعيد القاعدة وتوضيح المسألة وتدعيم الرأي، ولعل الشيخ في شرحه أصيلا في اقتفاء أثر السالفين في ضبط العربية نحوا ولغة وتأصيلا فهو لبنة طيعة ذهبية تضاف إلى القلاع المعرفية التي بنى أساسها اللغوي الشيخ الخليل وتلميذه وضيء والوجه والعقل سيبويه .

كلمات افتتاحية: الشيخ نظر علي الجيلاني، وأصول الصنعة في شرحه على العوامل.

Abstract

The Arabic intellectual heritage is greater than being underestimated by vicious attempts that work the threads of their plots in the shadows of dark corners. This great treasure is nothing but a golden breed of thought that strikes in the depths of knowledge immortality. Besides, Arabs were pioneers in every field of knowledge, and perhaps the language was its greatest area of contribution due to the fact that it is the language of the Glorious Qur'an, so books have been scattered for more than fourteen centuries, and there have been many explanations on grammatical factors because of the importance of this art in building Arabic and presenting it as a science based on specific rules that the scholars gleaned from the eloquent rural areas. Perhaps for its sake, the most important of which is the explanation of Sheikh Nazr Ali bin Mohsen Al-Jilani (d. before 1217 AH), and this research aims to study an important aspect of this explanation, as we stopped it as an arena in explaining the approach of Sheikh Al-Qazwini in establishing the grammatical origins of art in his explanation and how he calls for evidence on its various cognitive aspects. Because it is the most important source of protest for the Arabs in establishing the rule, clarifying the issue and strengthening the opinion, and perhaps the Sheikh in his explanation is authentic in tracing the trail of the predecessors in controlling Arabic grammar, language and roots. The customary foundation on which the linguistic foundation was built by Sheikh Al-Khalil, his student, Wadhi', and Sibawayh.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد..

فإن الإرث المعرفي العربي أكبر من أن تقزمه أياد خفية تعمل خيوط مؤامراتها في خفاء الزوايا المظلمة، طعنا ووأدا، فهذا الكنز العظيم ما هو إلا سلالة ذهبية من الفكر الضارب في أعماق الخلود المعرفي، فقد أدلى العرب الأعلام في كل مجال، ولعل اللغة كان لها النصيب الأوفر كونها لغة القرآن العظيم، فتناثرت المؤلفات منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهذه القامة العظيمة من القلاع المعرفية والأشجار الوافرة بالثمار اللغوية قد هجر أصحابها البواكر وسكنوا الهواجر، فتتطاول بنيانها روم النجوم خلودا، فالعربية مشعل لا ينطفئ وهجه منذ أن فتق بها لسان سيدنا إسماعيل (عليه السلام)، وما كانت كذلك إلا لأنها مرنة تتمايل مقسمة الفنون، فتعطوا إلى وارق السلم من الفصاحة طربا فيفوح من حروفها عطر البيان ألقا، فحيثما ذكرت كانت هي الحقيقة ومن دونها الأوهام[1]، فكان فن المتون فنا ولد في الفكر العربي لتقريب ما أغمض من العربية بأبسط صورة وأوجزها، فبنيت عليها الشروحات تهذيبا وتوضيحا وشرحا، ولعل متون العوامل النحوية من الأسس التي يعتمد عليها في اللسان العربي على مختلف مشاربه، ومن هذه المتون متن الشيخ محسن بن محمد طاهر القزويني، فجاء هذا البحث كاشفا اللثام عن منهج أحد شراحه في الأصول النحوية وكيفية استعمالها فيه وهو الشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني، في شرحه الموسوم بـــ: ((شرح الشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني (ت . ق: ١٢١٧هـ) على عوامل الشيخ محسن بن محمد طاهر القزويني))، فأوقفنا هذا البحث على دراسة موقفه من الأصول النحوية من حيث استعمالها، واستدعائه للشاهد النحوي كونه من أهم مصادر الاحتجاج عند العرب في تقعيد القاعدة وتوضيح المسألة وتدعيم الرأي فحمل عنوانا مفاده: ((الشيخ نظر علي بن محسن الجيلاني وأصول الصنعة النحوية في شرحه على عوامل الشيخ محسن القزويني، دراسة نقدية تحليلية)).

بني هذا البحث على تمهيد، وأربعة مباحث، نهض التمهيد بالتعريف بالأصول على نحو عام، وأما المبحث الأول فقد أوقفناه على كيفية استعمال الشيخ الجيلاني لهذه الأصول، مع أمثلة عليها، وأما الثاني فقد درست فيه موقف الشيخ من الشاهد القرآني، وجاء الثالث ليحمل دراسة القراءات وكيفية تأصيلها في فكر الشيخ، وهذا المطلب الأول، وأما الثاني فقد استعملناه في دراسة الشاهد النبوي في الشرح.

(١) ينظر: الغنيمة والمغنم في معاني اشتقاق حروف المعجم: ٦.

ونهض المبحث الرابع بدراسة الشاهد الشعري، والحكم والمأثور من كلام العرب، ثم أسدل الستار على البحث بخاتمة سجلنا فيها أهم ما عنَّ لنا من نتائج.

وهذه المباحث قد تفاوتت في حجمها بحسب ما استعمله الشارح، فقد كان لثقافته الفقهية والدينية الأثر في استعماله للشاهد القرآني على نحو أكبر من بواقي الأصول الاحتجاجية الأخرى، فقسمنا هذه المباحث إلى مطالب على نحو المسائل التي استعملها الشيخ، وهذه الشواهد كانت على نحو اختياري، وإلا فهي كثيرة جدا، ومتنوعة الاستعمال بين عقيدة وفقه وأخلاق ولغة صرفية ودلالية ومعجمية ونحوية، والجدير بالذكر أنَّ هذا الشرح إنما هو أطروحة دكتوراه، لهذا ارتأينا أن نستعمل لفظة (النص المحقق) بدلا من اسم الشرح للتنويه بذلك، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

الحمد لله الذي خلق الخلق فقدره تقديرا، والصلاة والسلام على المبعوث في العالمين رحمة وسراجا منيرا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: أصول الصناعة النحوية، توصيف وتعريف :

تعد الأصول النحوية من الأسس الرئيسة التي نجدها في بناء أي سفر نحوي، وهذه الأصول قد تنوعت عند أهل الصنعة، وقبل ذكر أنواعها ينبغي الوقوف على حدها، فقد ذهب ابن الأنباري في تعريفها بقوله: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله»[١]، وعنده على ثلاثة أنواع: نقل، وقياس، واستصحاب حال[٢]، في حين حد السيوطي هذه الأصول بقوله: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»[٣]، وزاد على ما ذكره ابن الأنباري الإجماع اعتمادا على خصائص ابن جني[٤].

وهذه الأصول هي من اللبنات الأساس التي بنيت عليها العربية القرآنية، فجمال العربية أنها استقت قوتها وقواعدها ونظامها من بيوتات الوبر وألسنة الفصاحة في صحاري العربية، فهي أقرب إلى التطبيق الحياتي المجتمعي منه إلى دفات الكتب وتنظير الكلام، فاهتم بها الأعلام، وألفت المظان فيها كالخصائص والاقتراح وقراح الاقتراح وقبل ذلك أصول ابن السراج وغيرها، بل لا يمكن أن يطالعك أي كتاب

(١) لمع الأدلة: ٨٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ٨٠.
(٣) الاقتراح: ١٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣.

نحوي إلا وتجد السماع والقياس والإجماع والاحتجاج والاستحسان متناثرة فيه على نحو مختلف بين زيادة في أصل عن أصل آخر، بل أضحت هذه الأصول الهوية في التعريف بالمذاهب النحوية .

المبحث الأول: الأصول النحوية في شرح العوامل:

عند الرجوع إلى الشرح نجد تباشير هذه الأصول متناثرة في كلامه، وفي هذا المبحث استوقفنا القلم في ذكر منهجه في استعمال هذه الأصول وكيفية توجيهها في الاستدلال، وأرجأنا الاحتجاج إلى مبحث الشواهد النحوية؛ للتنظيم وزيادة الفائدة ولغرض الجمع بين التنظير والتطبيق:

المطلب الأول: السماع: حدَّه ابن الأنباري والسيوطي: الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حدود القلة إلى سعة الكثرة الموثوق بفصاحته كالقرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء[1]، وقال عنه السيد الشريف: «هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته»[2]، وليس المكان يسع أن نعيد ما قاله السابقون في كيفية نمو السماع وتطوره واعتماد أهل الصنعة عليه، فالعربية قائمة على المنقول من ربوع الفصاحة التي تفيض شهرة من القرآن والشعر والنثر، ولكننا نريد أن نقف على أمرين مهمين: أولا: مكانة هذا الأصل عند النحاة، ويكفي ما قاله شيخهم سيبويه في سفره العظيم وابن جني والشاطبي، إذ احتفى شيخ العربية بهذا الأصل في كتابه وقدمه على القياس بقوله: «ولو كان كما يزعمون لقلت: مررت بعبد الله الملازمة أبوه ؛ لأن الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة، ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه...»[3]، ويعقب الفارسي على هذا الكلام: «فإن كان هذا من كلام سيبويه، فهو أقوى في إلزامهم من القياس بكلام العرب»[4].

وهذا ابن الجني الذي يعتد بالقياس على هدي استاذه الفارسي نجده يعتز بالسماع ويجعله أصلا إذا شذ القياس:» اعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه لغة، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره»[5]، وفي المنصف أن بعض اللغة لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، والاقتراح:٢٤
(٢) التعريفات: ١٢٣.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢٠.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٥١.
(٥) الخصائص: ١/ ١٠٠.

فيه إلى القياس وهو الباب الأكثر..[١].

وأختم قيمة ومكانة السماع عندهم بما جادت به قريحة الشيخ الشاطبي، إذ الكلام الذي لا فائدة فيه لا تتكلم به العرب، ففي إحدى المسائل التي يناقشها ركن للسماع فيها، وهو العمدة، فإذا عُدِم السماع انهد ركن القياس[٢].

ثانيا: ليس مقصود السماع هنا الشواهد التي اعتمدها الجيلاني وهي ما نص عليه تعريف السماع المتقدم، فهذا جعلناه في مبحث ثان تحت أصل الاحتجاج، وإنما مقصود هنا: السماع على نحو المصطلح الجامع للكلام الفصيح دون تمثيل، والجيلاني كما في القياس قد استدعى السماع على تنوع في تصريفه بين الاسم والفعل في رفض توجيه نحوي أو توضيح فكرة أو ترجيح رأي، ومن ذلك: في حذف الفعل العامل في المفعول المطلق (سبحان): « فسبحان مصدر، كـ(غفران)، معناه التنزيه، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وحذفه سماعي، وهو (سبحت)[٣]، وفي عدم زيادة الباء بعد همزة الاستفهام، يرى أن أزيد بقائم، مخصوص بـ(هل) لأن ذلك سمع من العرب، وقدم هذا الأصل على القياس في هذه المسألة بقوله: « وإن كان الزيادة بعدها قياسيا غير مختص بمثال دون مثال، وأما أن تكون سماعا مختصا بمثال سمع من العرب فلا يجاوز عنه إلى غيره»[٤]، فالسماع ولو بمثال سمع من العرب يقف عنده ويقدمه على القياس، ويعلل مجيء أوزان الصفة المشبه على هذا النحو اعتمادا على ما سمع عن العرب، لأنهم لم يضبطوها، وليس بشيء منها موافق للقياس[٥].

وهكذا كان موقف الشيخ من السماع وإن لم يكن بالكثرة في التصريح فيه، إلا أنه اعتمده في شرحه وسار مع المشهور، فقدمه تارة على القياس، وأخرى جعل القياس هو الفيصل في القضية .

المطلب الثاني: القياس: أما لغة فمن قاس يقيس مقيس، أي: بمنزلة القدر والمقدار[٦]، وأما اصطلاحا فقد تنوعت تعاريفه عند أهل الصنعة، إذ حده الرماني بقوله: « الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول»[٧]، وفي إغراب ابن الانباري: « هو حمل غير المنقول على المنقول

(١) ينظر: المنصف: ٣.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٧.
(٣) النص المحقق:٢٣١.
(٤) المصدر نفسه: ٢٣٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤١.
(٦) ينظر: العين، مادة (قسو): ٥/ ١٨٩، وتهذيب اللغة، مادة: قسا: ٩/ ١٧٩.
(٧) رسالة في الحدود للرماني ٦٦.

إذا كان في معناه أو هو حمل فرع على أصل بعلة جامعة وإجراء حكم الأصل على الفرع»[١]، وذهب الدكتور المخزومي في حدِّه: حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما خبأته الذاكرة ..[٢]

والقياس ليس بدعا من الأفكار، وإنما تأصل عند أهل العربية منذ تكوينها في فكر الخليل، يقول ابن جني: «ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[٣]، وهذا الأصل كان الثابت فيه نقلا لا يقينا أنه من أصول البصريين، وأما أبناء الكسائي فهم أصحاب سماع، وإذا كانوا يقيسون فهم يقيسون على الشاذ والنادر على نقيض الكثرة التي تقيس عليها البصرة، وهذا الأمر جاء تكرارا واجترارا لما نقله السابقون عنهم، فابن درستويه ينقل ذلك عن الكسائي قائلا: « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلا فيقيس عليه واختلط بأعراب الأبلة فأفسد بذلك النحو»[٤]، وفي اقتراح السيوطي نجد ما تناقله القوم بعده فأضحى قاعدة لا يزيغ عنها إلا هالك عن جادة العلم إذ يقول: «وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر»[٥]، وهذا الأمر سار في أقلام المحدثين كذلك[٦]، غير أن المتتبع المنصف لمظان الكوفيين يجد أنه لا تنافر بين الحيين أو تناقض عندهم في القياس فكلاهما ينظر للشاذ والنادر من عين علمية واحدة، إذ إن ما أخذ على الكوفيين من مآخذ أولها قياسهم على الشاذ، فإننا لو أمعنا النظر فيها لوجدناها هي شاذة بناء على ما رأى الطرف المقابل لهم وهم البصريون[٧]، فالكوفيون لم يعولوا على الشاذ ولم يتوسعوا في القياس عليه بالوزن الذي نسبه لهم القول وما اصطدموا به منه طرحوه في كثير من المواضع، ... ويبقى القول أن ما اشتهر به هذا المذهب من قياس عليه مجرد أقوال لا يسندها دليل، كما يرى أحد الباحثين [٨].

وفي العودة إلى الشيخ نجده قد اعتمد هذا الأصل كثيرا في شرحه، فهو أصل أصيل يستدعيه كل من يكتب في العربية، يقول ابن الأنباري: «اعلم أن انكار القياس لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر

(١) الإغراب في جدل الإعراب:٤٥ــ٤٦.
(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.
(٣) الخصائص: ١/ ٣٦٢.
(٤) بغية الوعاة: ٢/ ١٦٤، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/ ٤٠٧.
(٥) همع الهوامع: ١/ ١٩٦.
(٦) ينظر: المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف: ١٦٣، والبحث اللغوي عند العرب:١١١.
(٧) ينظر: دعوى توسع الكوفيين وهم، ولا ترقى إلى يقين:٦٥، بحث مقدم لغرض الترقية .
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥.

القياس فقد أنكر النحو»[١]، فهو الذي أوجد النحو ووسع اللغة كما يرى الاستاذ أحمد أمين[٢]، فلولاه لضاقت اللغة على المتكلمين بها فقد أصبح طريقا يسَّر على اللغة ومكَّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل[٣].

وقد اعتمده الجيلاني كما ذكرنا في ترجيح الآراء وردها، فقد كان وقَّافا عنده لا يغادره ولا يحيد عنه، واحتفى به في كثير من المسائل، من ذلك: إضمار حرف الجر عاملا لأنه خلاف القياس، واشترط في (واو رب) أن تكون عاطفة واقعة في صدر الجملة؛ لتعطف ما بعدها على جملة مقدرة، فإعمال حرف الجر مع كونه مقدرا لبناء قائم مقامه لا حجر فيه؛ ذلك لأنه يتماشى مع القياس ولا يكون خلافه[٤].

ورفض ما ذهب إليه الأخفش في إعمال اسم الفاعل مجردا من الاعتماد[٥] إذ يقول: « وليس بمستقيم، أما أولا فلأنه مخالف للقياس، إذ القياس أن يستعمل كل منهما في معناه الخاص»[٦]، فبطلان ما ذهب إليه الأخفش وغيره هو عدم وجود ما يعضده من المسموع والقياس كما يرى السهيلي، حيث يقول: «ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعا، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً»[٧].

واستعمله في ترجيح وجه الجر على الرفع في الاسم الذي بعد (لاسيما): « وقال نجم الأئمة: إن الجر أولى من الرفع، إذ في الرفع يلزم حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة ... والجر في راحة عن الحذف ومخالفة القياس»[٨].

وردَّ كثيرا من الآراء التي تعتمد على الشواذ وتخالف المشهور والقياس، إذ اطراد القاعدة هو الأصل الذي يعتمده في الترجيح، فتمسكه بالقياس والمشهور قابله الوقوف ندا ضد الشواذ، والشواذ: «ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره»[٩]، وعدَّه بعضهم نوعا من أنواع القياس[١٠]، ومن أمثلته عند

(١) لمع الأدلة: ٩٥.
(٢) ينظر: ضحى الإسلام: ٢/ ٢٧٨ــ٢٧٩.
(٣) ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٤.
(٤) ينظر: النص المحقق: ٢٧٢.
(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٣٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١٧.
(٦) المصدر نفسه:
(٧) نتائج الفكر في النحو: ٣٢٨.
(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٣٤٩، والنص المحقق:
(٩) الخصائص: ١/ ٩٨.
(١٠) ينظر: القياس في النحو العربي: ١٩.

الشيخ الجيلاني: الحكم على إعمال (لا) عمل (ليس) أنه من الشواذ والقليل، إذ جعل عملها هنا قاصرا على الشاذ من الشعر، ولمشابهة (ما) بـــ(ليس) أعملها عمل (ليس)[١]، وأنكر الجزم بـــ(كيفما، وإذما) كونه شاذا ولم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد[٢]

وجمع بين مصطلحي الشواذ والقياس في حركية الياء في (ثماني) المركبة إذ يقول: « يفتح الياء على ما هو القياس لأنها ياء ما قبلها كسرة، فوجب لها الفتح، وجاز إسكان الياء أيضا على سبيل التخفيف، وأما حذف الياء مع فتحة النون، فهو شاذ» [٣]

وهكذا كان القياس أثرا طيبا وقامة عظيمة وقف عندها الجيلاني في القبول والرد، بل جعلها درءا يدفع فيها الشاذ من الآراء، فالشاذ عنده أبعد من أن يركن إليه ولو كان القائل علما من الأعلام.

المطلب الثالث: الإجماع والاحتجاج:

١ـــ الإجماع: ليس الإجماع أقل عمرا زمنيا من أخويه القياس والسماع فقد أوقفه العلماء وجعلوه أصلا من أصول الصنعة النحوية[٤]، وهو مسلك من مسالك العلة عند علماء أصول الفقه، وعنهم أخذه النحاة[٥]، وحدَّه ابن الحاجب بقوله: «الإجماع لغة العزم، وأيضا الاتفاق، وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر على أمر..»[٦]، وقصرَّه السيوطي على إجماع نحاة الحيين (البصرة والكوفة)[٧]، وهذا الأصل قد جاء على مصطلحات متنوعة، مثل: النحويون، وباتفاق، وأجمع، وإجماع النحويين، ومخافة الإجماع، وأمثلته كثيرة في كتب النحو، واشترط الشيخ ابن جني في هذا الأصل أن يكون حجة بقوله: « أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه «[٨]؛ ولهذا يجد السيوطي أنه من الصعوبة بمكان أن نقف عليه عند العرب على الرغم من حجيته[٩].

(١) ينظر: النص المحقق: ٣٠٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٧.
(٣) النص المحقق: ٤٦٦.
(٤) ينظر: ابن الحاجب النحوي: ١٢٠.
(٥) ينظر: اصول النحو: ١٠٣.
(٦) منتهى الوصول والأمل: ٥٢، وينظر: التعريفات:١٦، وابن الحاجب النحوي: ١٢٠ـــ١٢١.
(٧) ينظر: الاقتراح: ٥٥
(٨) الخصائص: ١/ ١٩٠.
(٩) ينظر: الاقتراح:٥٦.

وقد استوقفه الجيلاني في مواضع قليلة إذا قيس بأخويه، ومن شواهده هنا: أنه استعان به على دلالة مذ ومنذ على الزمان[١]، وفي الشاهد النثري: بسرا أطيب منه رطبا، إذ أن في إجماع النحاة أن العامل في (رطبا) هو (أطيب)[٢].

٢ - الاحتجاج: أما لغة: فهو البرهان، وقيل: الحجة ما دفع به الخصم، وحاجة محاجة وحجاجا، نازعه الحجة، والحُجَّة بالضم، مصدر بمعنى: الاحتجاج والاستدلال[٣]، وقد فرَّق العسكري في فروقه بين مصطلحي الاحتجاج والاستدلال إذ يقول: « إن الاستدلال: طلب الشيء من جهة غيره، والاحتجاج هو الاستقامة في النظر على ما ذكرنا، سواء كان من جهة ما يطلب معرفته، أو من جهة غيره»[٤]، وأما في اصطلاح أهل الصنعة فقد جعله بعضهم دليلا في إثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[٥]، وعرفه الدكتور شريف استيتية بقوله: «هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو، وهو يردف الاستشهاد ويقابله التمثيل »[٦]، فهو على ذلك دراسة علم أصول النحو الذي يتوصل القدامى به إلى الأحكام النحوية ويضبطونها، ويمثل هذا الأصل نظرية النحو التي يلتزم بها النحاة في تطبيقاتهم[٧]، إذ أن الاحتجاج يستدعي الفصيح من القول الإلهي والوضعي، وعلى هذا الفصيح يكون الاحتفال بالقاعدة النحوية، وهذا الأصل تراه ينمو ويتجذر في كل المؤلفات اللغوية، غير أنه يجد نفسه متكاملا لا يستغنى عنه في مصنفات الجدل وإثبات الرأي والخلاف[٨]، فهذه المصنفات يعتمد أصحابها على الفصيح والقشيب من المسجوع والمنثور في رد رأي وقبول آخر .

وأدوات الاحتجاج متنوعة في الشرح بين نص قرآني أو نبوي أو مثل أو شعر أو قراءة قرآنية على نوعيها، فالمنهج التطبيقي كما أسلفنا سابقا يعتمد على ربوع الفصاحة ومخبوئها، والشيخ يؤصل ذلك كثيرا، فالعوامل إنما هي قواعد قام عليها النحو العربي، وهذه العوامل في تبيانها وتثبيتها وتوضيحها تحتاج إلى نص منقول من هذه الربوع التي تتنفس فصاحة، وفي المبحث الآتي تفصيل لهذه الأدوات:

(١) ينظر: النص المحقق: ٢٧٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٥.
(٣) ينظر: تاج العروس، مادة: (حدج): ٥/ ٤٦٨، والقاموس الفقهي: ٧٦.
(٤) الفروق اللغوية: ١/ ٧٠.
(٥) ينظر: في أصول النحو: ٦
(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦١.
(٧) ينظر: الاحتجاج اللغوي لدى القدامى النحويين: ١٥.
(٨) ينظر: الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال، رسالة ماجستير: ١٥

المبحث الثاني: الشاهد القرآني في فكر الجيلاني.

لا يختلف عاقلان على أن النص القرآن هو أبلغ نص وهو المجمع على الاحتجاج به عند مختلف أهل الصنعة، فهو السبيل الأول والدليل الأمثل في تقعيد القواعد وتثبيت أركان النحو بالشاهد الفصيح: يقول الفراء: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[١]، وجميل قول الخطابي: «اعلم أن القرآن إنما صار معجزًا لأنه جاء بأفصح ألفاظٍ في أحسن نظم التأليف، مضمِّنًا أصحَّ المعاني ....، فكانت ألفاظ القرآن ومعانيه لها ذلك المكان الأسمى الذي لا يمكن أن يناهد إلى سمائه إنسان أو جن، شرقي أو غربي «[٢]، والقرآن الكريم أثرى العربية بتوثيق بعض الأساليب التي نظر إليها بعض النحاة كونها شاذة في الاستعمال فتهافتوا إلى منطق التأويل في توجيهها، بل قد لا يطمئن النحوي للشاهد القرآني في بعض الأماكن النحوية إلا إذا وجد نصا شعريا يتماثل معه في موضع الاستشهاد وهذا من غرائب الأمور أن يتقدم الاستعمال الوضعي على الأسلوب القرآني، أو حتى يناظره، يقول الدكتور خليل البنيان: «فلا نكاد نجد عندهم فرقا في سياق ما يقدرونه من الأصول والفروع، وما يوجهونه من توجيهات بين (قال تعالى) و(قال الشاعر) فكل منهما مشفوع بشاهد وهما سواء في ذلك، ولا تلمح تمييزا للشاهد القرآني أو إحلاله في رتبة تعليه على الشاهد الشعري، إذ لا يكتفي به في إقرار الأحكام وإنما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثله بما قال الشاعر»[٣]، فالقرآن هو رأس الفصاحة بما ثبت له من صحة الرواية وقدسية الحفاظ عليه من الزلل والتحريف، وتقاس القاعدة على لغته وتصحح بموجبه، فهو أفصح أساليب العربية على الإطلاق[٤]، فله اليد العليا في خلود العربية واكتسابها العالمية، يقول نولدكه: « إن العربية لم تصر حقا عالمية إلا بسبب القرآن والإسلام «[٥]، فهو كما يصوره الباقلاني: « أدق من السحر، وأهول من البحر، وأعجب من الشعر «[٦] وفي مقابل ذلك نجد أن بلاغة القرآن وسمو بيانه لا يمكن أن تستوقفه لغة غير العربية، يقول جورج سارتون: « وهب الله اللغة العربية مرونة جعلتها قادرة على أن تدون الوحي أحسن تدوين بجمع دقائق معانيه وأن تعبر عنه بعبارات عليها طلاوة وفيها متانة»[٧].

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٢.
(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٢٩.
(٣) النحويون والقرآن ١٠ .
(٤) ينظر: رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن ٤٧.
(٥) قال غير العرب عن العربية: ٤، بحث .
(٦) إعجاز القرآن: ١٨٤.
(٧) من قضايا اللغة العربية المعاصرة: ٢٧٤.

ولا يمكن أن نجد كتابا في النحو أو العربية دون أن ينادينا نص كريم استعمله المؤلف في بناء القاعدة أو توضيحها أو غير ذلك، والجيلاني كان أصيلا في استدعاء الشاهد القرآني فقد فاض الشرح بركةً بالشواهد القرآنية، حيث بلغت أكثر من مئتين وثمان وخمسين آية مع تكرار قلة منها، وقد تنوع استعماله للشاهد القرآني، وهذا تسجيل لمنهجه على نحو عام مع درر من الشاهد الكريم، ولكثرة الشواهد القرآنية وتنوع استعمالها من قبل الشيخ الجيلاني ارتأينا أن نقسم موقفه من النص القرآني على قسمين:

المطلب الأول: المنهج العام في كيفية استعماله للشاهد القرآني:

أ- في معظم استدعائه للنص الكريم يستعمل جزءا من الآية، قد تكون كلمة أو أكثر، ونادرا ما يستشهد بآية كريمة كاملة.

ب- يمهد للنص الكريم في غالب استعمالاته بـــ(قوله تعالى)، وقد يستعمل ألفاظا أخرى مثل: (قال تعالى، نحو، قوله، وغير ذلك)، ونادرا ما يذكر الآية دون أن تسبق بلفظة تدل على أنها قول .

ج- قد يقدم تفسير الآية، ثم يذكرها.

د- غالبا ما يستوقف قلمه في توضيح موضع الشاهد بلفظة سهلة تعمل على إكمال صورة الكلام، مسبوقة بلفظ: (أي) التفسيرية، أو (معنى).

ه- ينوع في ترتيب الشاهد القرآني، فقد يقدمه ثم يردفه بشاهد مصطنع أو شعري، أو قد يقدم المصنوع ثم يتبعه بالشاهد القرآني .

و- يسوق أكثر من نص حكيم في تثبيت القاعدة، وقد يفصل بينها بقوله تعالى أو دون ذلك .

ز- قد يعتمد على الشاهد القرآني في رد ما ذهب إليه المصنف الذي استعان بالشاهد المصنوع، وهذا دليل على أصالته في النقاش واعتماده على الفصيح من الكلام في حججه.

ح- غالبا ما يشرح النص القرآني بصورة عامة ويقف عند معانيه الفقهية والأخلاقية، وقد يستعين بنص كريم في تفسير آخر وتأكيد ما جاء به من موضع للشاهد.

ط- قد يجزىء الشاهد القرآني إلى كلمات لغرض توضيحه وشرحه.

ي- قد يستعين بالنص الكريم ليس شاهدا على قاعدة أو غيرها، وإنما دلالة على منزلته العلمية وقدرته على الإتيان بكلام يشرح الموضوع ويشبعه لولا التزامه بمنهجه في الاختصار.

ك- قد يجمع بين أول السورة وآخرها، أي: يذكر أول السورة فيبين الغاية منها، ثم يردفها بآخر الآية دلالة على الترابط الدلالي بين كلام الله تعالى .

ل– عند ذكره أكثر من شاهد قرآني لم يلتفت إلى أسبقية النص القرآني في المصحف، فقد يقدم الشاهد في سورة متأخرة على آخر في سورة كريمة متقدمة على أختها في المصحف الكريم.

المطلب الثاني: بعض المسائل التي استوقف الشاهد القرآني فيها .

لم يقصر الشيخ الجيلاني استعماله للشاهد هنا على النحو فقط إذ قد ناداه لتوضيح فكرة أو تفسير أو مسائل عقائدية أو فلسفية أو معجمية أو غيرها، ومن ذلك:

أ– مسائل فقهية: ومنها: في قضية وقت الصيام في حكم الصيام،» ومن ثم لم يدخل الليل في قوله تعالى: ﴿ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [١] وقيل بدخوله إن كان متصلا بما قبلها»[٢]، ومنه كذلك في الضوء، إذ يستدعي قوله تعالى: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [٣] حيث يقول: « فإن المرافق منفصل وجزء مشتبه، وليس تعيين بعض الأجزاء أولى من بعض، ولا تعيين بعض الأجزاء أولى من تعيين مشتبه، فوجب الحكم بالدخول، وفي المسألة مذاهب أخر، وأدلة أخرى، والحق عدم الدخول مطلقا»[٤]، فنجده هنا يعرض الآراء التأويلية للنص الكريم ثم يختار، مع ترك العذر للآراء الأخرى أن تأخذ فرصتها في الاحتجاج .

ب – في العقائد: فقد استدعى أول السورة وأخرها لإثبات قضية التوحيد، كما في سورة الإخلاص، حيث يقول: «فإن قلت: لو كان لفظ الله علما لم يكن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾[٥] مفيدا للتوحيد؛ لجواز كون أحد أفراد الواجب، مع أن الإجماع منعقد على أن هذه السورة من الدلائل السبعة على التوحيد، قلت: إن الوحدانية يُستفاد من قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾[٦]، وأما صدرها فيفيد الأحدية، أعني: عدم قبول القسمة، والتركيب بجميع أنحائها [٣ / و]، حتى التركيب من الجنس والفصل أيضا»[٧].

ب – في توضيح بناء نوع اللفظة، إذ استوقف قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [٨]، ليثبت

(١) سورة البقرة، من الآية:١٨٧.
(٢) النص المحقق: ٢٣٢.
(٣) سورة المائدة، من سورة: ٦.
(٤) النص المحقق: ٢٢٨-٢٢٩.
(٥) سورة الإخلاص / ١.
(٦) سورة الإخلاص / ٤.
(٧) النص المحقق: ٢٤٥.
(٨) سورة فاطر: من الآية: ١٠.

لنا أن (كلم) جنسا لا جمعا بكسر اللام، « فأنه لو كان جمعا لوجب أن تكون صفته مؤنثا، وهذا أولى»[١].

ت – في المسائل البلاغية، ومن ذلك قوله تعلى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢]، فالكاف هنا ليست زائدة كما المشهور عند أهل الصنعة، « بل هو للتشبيه، وفيه من المبالغة ما لا يخفى على البالغ إلى طرق البلاغة، إذ المعنى: ليس مثل مثله شيء، ففي الآية نفي المثل بالنسبية والبرهان، إذ لو كان له تعالى مثل لكان الله تعالى مثل مثله وإذا قلنا: إن ليس مثل مثله شيء، فظهر أن لا مثل له، وهذا نحو يتبع، صرح به البلغاء أيضا»[٣].

ث – في مسألة تصريفية، ومنه: قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾[٤] إذ بين كيفية تصريف (لكنا) حتى أصبحت (لكن) إذ يقول: «فإن أصلها بالاتفاق (لكن أنا) بتخفيف (لكن)، فحذفت الهمزة تخفيفا، ثم نقلت حركة نون (أنا) إلى نون لكن، فأدغمت النون في النون، فصار لكن»[٥].

ج – وفي مقام حديثه عن بعض لغات العرب استعرض الشاهد القرآني في تبيان لغة معينة، فنسبها إلى أهلها، كما في قوله تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٦]، إذ اعتمد على النص القرآني الكريم الذي هو على لغة الحجازيين في إعمال ما الحجازية، مع نسبتها لهم[٧].

ح – وأما في المسائل النحوية فهو من الأصول الأصيلة عند الشيخ في بيان القاعدة أو الوجه أو الترجيح أو التعليل النحوي، أو غير ذلك، ومنه على سبيل التمثيل: في تبيان نوع الحرف من حيث دلالته، إذ إن (من) قرينة وقوعها للبيان أن تأتي بعد إبهام، ولا أشد إبهاما من (ما، ومهما)، «فهما بالبيان أولى من غيرهما؛ لأفراط إبهامهما، نحو قوله تعالى:﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٩]»[١٠]، وفي مسألة بناء قاعدة نحوية يسوق شاهدا على الاستدلال

(١) النص المحقق: ١٩٦.
(٢) سورة الشورى: من الآية: ١١.
(٣) النص المحقق: ٢٧١.
(٤) سورة الكهف: الآية ٣٨.
(٥) النص المحقق: ٢٩٧.
(٦) سورة يوسف، من الآية: ٣١.
(٧) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩، والنص المحقق: ٢٦٧
(٨) سورة فاطر: من الآية: ٢.
(٩) سورة البقرة، من الآية: ١٠٦.
(١٠) النص المحقق: ٢٢٣.

عليها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾[١]، وهذه القاعدة هو جواز عطف معمولين على عامل واحد[٢]، إذ عطف بالواو الثاني (النهار) على (الليل) المجرور بواو القسم، والجملة الفعلية على أختها، بالعاطف عينه، فالواو الأولى ليست على العطف وإنما هي واو القسم المضمر فيه فعل القسم وجوبا، قال الخليل: «الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيدٍ وعمروٍ، والأولى بمنزلة الباء والتاء، ألا ترى أنَّك تقول: والله لأفعلنَّ ووالله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء،»[٣]، ومقصود العامل هنا هو (واو العطف الثانية، إذ الأولى هي للقسم على المشهور، إذا لم نلتفت إلى ما نقله الرضي عن بعضهم أنها واو القسم، والمنع لذلك قد نقله في شرحه على الكافية[٤]، وتقدير الكلام هنا على ما ذهب إليه الرضي: «وعظمة الليل إذا يغشى، فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة، وكذا في (إذا يغشى)، فيكون قائما مقام العظمة وهي عامل واحد»[٥]، وعلى هذا التقدير يكون الكلام من العطف على معمولي عامل واحد، وهذا مما لا خلاف فيه[٦]، والخلاف هنا بين معظم النحاة ليس على أساس جواز العطف بعامل واحد، وإنما على التقدير في الواو، إذ قدره الزركشي: «أقسم بالليل وقت غشيانه»[٧]، إذ أن (إذ) في الآية الكريمة ليست شرطية ولا ظرفية وإنما هي لمجرد الوقت مجرورة المحل على البدل من الليل[٨]، وقد اعتمد صاحب البرهان هنا على ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل[٩]، وهذا الوجه قد قال به الشيخ الرضي على سبيل الرد عليه، حيث أن خروج (إذا) عن الظرفية قليل[١٠]، والشيخ الجيلاني في هذه المسألة لم يوضح لنا من قال بالاتفاق، ومن قال بجواز أن يكون الواو بمنزلة الباء والفعل المحذوف، وإنما ترك الأمر على عواهنه إلا في يقين كون الواو في الآيات للعطف لا للقسم اعتمادا على قول الخليل، ولعله اقتصر على هذا القول كونه يمثل إجماعا،

(١) سورة الليل: ١ –٢.
(٢) ينظر: النص المحقق: ٢٦٣.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٠١.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٣٧.
(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٣٣٧.
(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١/ ١٩٤.
(٧) البرهان في علوم القرآن: ١٠٤٠.
(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها:
(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢١٠.
(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١١ـ ١١٢، ودراسات لأسلوب القرآن: ١/ ١٩٥.

ولكننا رأينا أن الرضي نقل ما يخالفه وإن كان ضعيفا.

وفي رده على من منع إعمال (إن) بغير (إلا)، استشهد بثلاثة شواهد قرآنية على الجواز[١]، إذ ساق قوله تعالى:﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ ﴾[٢]، وقوله عز من قائل:﴿ قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[٣]وقوله:﴿ وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ﴾[٤]، والذين قصدهم الشارح ببعضهم إنما هو الكسائي

فيما نقل عنه النحاس[٥]، والفراء وأكثر البصريين فيما نقل عنهم أبو حيان[٦] كما ذكرنا في النص المحقق، وذكر النحاس هذا الرأي في مسألة رده قراءة قرآنية هي قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾[٧]، بتخفيف (إن) ونصب (عبادا) على تنوين الفتح، ونصب (أمثالكم)[٨]، وكلامه مردود عند الأندلسي: «لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية»[٩]، وهنا كان الأولى بالشارح أن يعرض هذه القراءة كونه يميل كثيرا في ذكر القراءات القرآنية كما هو بين في الشرح، ويبدو والله أعلم أن وجود النصوص الكريمة في إثبات العمل أغنته عن ذكر القراءة والحجج في إبطالها، وكذلك تبين لنا هذه المسألة موقف بعض النحاة من القراءات القرآنية، إذ قد أبطل النحاس هذه القراءة كونها مخالفة للسواد، ولرأي سيبويه[١٠].

المبحث الثالث: موقفه من القراءات القرآنية، والنص النبوي:

المطلب الأول: القراءات في ميزان النحاة:

ليس من الفائدة أن أعيد ما أشبع تأصيلا ونقلا وتكرارا، وهو موقف البصريين الحذر من القراءات أن تخالف أقيستهم، وتسامح الكوفيين في قبول الشاذ منها لقيام قاعدة نحوية عليه، وهذا التكرار قد تناقله القوم من الأجداد إلى الأحفاد، غير أن الإنصاف ألا يعمم هذا الرأي على عموم الحيين، فأما ما ذهب إليه

(١) النص المحقق: ٣١٠.
(٢) سورة يونس: من الآية: ٦٨.
(٣) سورة الجن، من الآية: ٢٥
(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ١١١.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤.
(٦) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٥٠
(٧) سورة الأعراف، من الآية: ١٩٤.
(٨) قرأ بها سعيد بن جبير (رضي الله عنه)، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٤٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤.
(٩) البحر المحيط: ٥/ ٢٥٠.
(١٠) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤.

الدكتور ضيف في حقيقة موقف البصريين من القراءات أنها مع القرآن مددا لا ينضب لقواعدهم، رادا على بعض المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن البصريين قد توسعوا في رفض بعض القراءات وضعفوها، وكأن ذلك ظاهرة عامة عندهم مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه شاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة كما يرى[١]، فلا يلتفت إليه، إذ قد ردَّه بعض الباحثين[٢]، بل يكفي موقف سيبويه من بعض القراءات في كتابه[٣] تبيانا لنقيض ما ذهب إليه الدكتور ضيف، حتى دفع ذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أن يقف صامتا دون أي تفسير لموقفه بين التحفظ والقبول للقراءة المتواترة، ثم قرر أن شيخ العربية قد اتخذ موقفا معتدلا من هذا الكنز المقدس[٤]، وأما الكوفيون فيكفي عبارة الترجيح والقبول والرفض لبعض القراءات دقة في بيان منهجهم القريب من البصريين[٥]، وأما إذا أردنا أن ننظر إلى الأمر من حيث الكثرة والقلة والاستدلال بين الحيين في ذكر القراءات فمما لا مرية فيه ولا ريب أن الكوفيين هم الأكثر؛ ذلك أن ثلاثة من القراء السبعة هم من الكوفيين[٦].

المطلب الثاني: تطبيقات على استعماله للقراءات :

والشارح من الذين استظل في هذا الكنز اللغوي العظيم فقد استدعاه كثيرا في شرحه، إذ بلغت القراءات القرآنية بين شاذها ومتواترها أكثر من خمسين قراءة، وهذه بعض الأمثلة على ذلك، وهي على نحو مسائل محددة استوقف الشارح فيها القراءات لتوضيحها:

١. في مسألة تصريفية: في إدغام المتقاربين بين النون واللام يستدعي قراءة متواترة مع ذكر من قرأ بها من القراء الأجلاء، ففي قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٧] يقول: «قرأ ابن عامر وعاصم بالتشديد على أن أصله (لمن ما)[٨] على أن (ما) موصولة، و (من) جارة، فقلبت النون ميما للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت أولهن، والمعنى: وإن كلا لمن الذين ليوفينهم ..»[٩].

(١) ينظر: المدارس النحوية: ١٩.
(٢) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٣٥١.
(٣) ينظر مثلا الكتاب: ٣/ ٥٥٥.
(٤) ينظر: أبو علي الفارسي: ١٦٣، والشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٣٦.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣١، ٢/ ٣٤٤، وينظر: دعوى توسع الكوفيين، بحث غير منشور: ٣٣.
(٦) وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة الزيات، والكسائي، ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٤٥.
(٧) سورة هود، من الآية: ١١١.
(٨) ينظر: معاني القراءات: ٢/ ٤٦، وحجة القراءات: ٣٥١.
(٩) النص المحقق: ٢٨٤-٢٨٥.

٢. التوسع في المعنى: في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [١] يستدعي قراءتين شاذتين لــ(حاشا) توسعا في معناها إلى الاسمية والمصدرية إذ قال: « وقريء (حاش لله) بغير اللام، بمعنى: براءة الله، وسبحان الله (حاشاً لله) بالتنوين، على تنزيله منزلة المصدر ..»[٢].

٣. في مسألة اللهجات: اعتمد على القراءة في تبيان لهجة من اللهجات التي جاءت عليها (لعل)، ذلك في قوله تعالى:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] « فيمن قرأ (أن) بالفتح على أنها بمعنى «لعل»[٤].

٤. في تضمين الحرف معنى جديدا: في حروف الجر أثبت لــ(من) أن تكون تبعيضية في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٥] اعتمادا على قراءة ابن مسعود (رضي الله عنه): حتى تنفقوا بعض ما تحبون[٦].

٥. في المسائل النحوية: وهذه المسائل هي الأكثر في تأصيلها اعتمادا على القراءات، ومنها: استوقف الشيخ الجيلاني قوله تعالى:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [٧]في تبيان مجيء لما على معنى (إلا) على قراءة التشديد إذ يقول: «على قراءة التشديد، وهي قراءة عاصم، فيكون (إن) نافية، و (لما) بمعنى (إلا)، وأما إذا قرئت (لما) بالتخفيف، وهو الأكثر، فــ(إن) مخففة من الثقيلة، واللام لام الفارقة، و(ما) للتأكيد»[٨]، وقد ذكر هذه القراءة في مكان آخر، وذهب إلى أن المشهور هو مجيء (لما) على معنى (إلا)[٩] .

وهنا يتبين لنا من قوليه، أن الأكثر قراءة التخفيف، والأشهر نحوا هو التشديد على معنى (إلا)، ونتبين من قوله الأول صدق ما ذهبنا إليه في منهجه في اكتفائه بذكر قارىء أو أكثر في حين أن هذه القراءة قد قرأ به آخرون، كحمزة وابن عامر، ونسبها ابن زرعة للكسائي أيضا[١٠]، إلا أن الفراء ينقل قولا للكسائي مفاده: «لا أعرفُ جهة لمّا فِي التشديد فِي القراءة»[١١]، فإذا كان ما نقله أبو زرعة عن الكسائي دقيقا تكون هذه قراءة

(١) سورة يوسف، من الآية:٣١.
(٢) ينظر: المحتسب: ١/ ٣٤١، والبحر المحيط: ٦/ ٢٦٩، والنص المحقق:
(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٩.
(٤) النص المحقق: ٣٠٢.
(٥) سورة آل عمران، من الآية: ٩٢.
(٦) ينظر: مدارك التنزيل: ١/ ٢٧٣، والبرهان في علوم القرآن: ١١٧٨، والنص المحقق:
(٧) سورة يس: من الآية:٣٢.
(٨) النص المحقق: ٣٧٨.
(٩) ينظر النص المحقق: ٢٨٥.
(١٠) ينظر: معاني القراءات: ٢/ ٣٠٥، وحجة القراءات: ٥٩٧.
(١١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٢.

الأكثر وهو نقيض ما جاء به الشيخ الجيلاني والله أعلم.

ومن المسائل التي فصَّل فيها القول بالقراءات، وبين بطلان بعض الوجوه التفسيرية كونها تمس قدسية تواتر القراءة قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [1] إذ يقول في اختلاف القراءة في (امرأتك): « حيث قرؤوا بالنصب على الاستثناء إلا ابن كثير وأبا عمر، فأنهما قرءا بالرفع على البدل من (أحد)، وأراد بعضهم تصحيح قول الأكثر، فقال: إنه استثناء من قوله: (فأسر بأهلك بقطع من)، وهذا إنما يصح إذا كان التفات في الآية، بمعنى التخلف ؛ ليلائم أجزاء الكلام، وأما إذا كان بمعنى النظر إلى الوراء في الذهاب كما هو أصل معنى الالتفات، فيلزم التناقض بين القراءتين ؛ لأنه لو كان مستثنى من قوله تعالى: (فأسر بأهلك بقطع من) فلا يكون أمر امرأته مسيرة بها على هذه القراءة، وأما على قراءة الرفع فهي مسيرة بها، وإلا فلا معنى لكون (امرأتك) بدلا من (أحد)»[2]، ثم يعقب على هذا التوجيه الدلالي معلنا بطلانه كونه يقدح في أحدى القراءتين المتواترة: «وهل هذا إلا تناقض صريح في كلام فصيح؟، وذلك غير جائز؛ لأن القراءة السبع كلها متواترة، ولا يجوز التناقض بينها، فالحق أن يكون مستثنى من (أحد)، أو بدلا منه، وكانت قراءة الأكثر ههنا واردة على اللغة غير الفصيحة، ولا بعد في ذلك؛ كون كل من الوجهين صحيحا »[3] .

وقريب من قول الجيلاني ما ذهب إليه ابن الحاجب، ولعل الشيخ (نظر علي) قد اطلع على الإيضاح فنقل منه فكرة ابن الحاجب بتصرف دقيق، إذ أن الأخير قد استند إلى ما ذهب إليه من توجيه بقوله: « ولا بعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى »[4]، وهو ما قصده الجيلاني والله أعلم بقوله: « وكانت قراءة الأكثر ههنا واردة على اللغة غير الفصيحة»[5]

(١) سورة هود: من الآية: ٨١.
(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٨، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٥، والنص المحقق:
(٣) النص المحقق: ٣٤٩.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٣٠ــ٣٣١.
(٥) النص المحقق: ٣٥٠.

المبحث الثالث: الحديث النبوي:

المطلب الأول: الحديث النبوي بين الرد والقبول :

على غرار القراءات القرآنية فقد كان الحديث مادة دسمة للنقاش بين العلماء من حيث الاحتجاج فيه أو رده، وهذه الحرب الضروس التي اضطر الحديث الشريف إلى خوضها ظلما لم تكن طلائع وقودها في كتب المتقدمين من العلماء كما القراءات، وإنما الذي أشعل فتيلاها أبو حيان وابن الضائع كما هو معروف، وقد خاض العلماء كثيرا في الأمر وردوا ما جاء به هذان العالمان في منع الاحتجاج بالحديث من مظانهم كما توصل إلى ذلك كثير من العلماء القدماء والمحدثين[١]، ولعل الأمر أضحى من الثوابت فواجب أن يسدل الستار على ذلك بعد أن بلغ الحديث مبلغا عظيما في الاستشهاد النحوي، ويبدو أن الأمر لا يحتاج إلى كثير أدلة في إثبات قيمة الحديث عند النحاة، وكان الأولى أن ننظر إلى من قال الحديث وهو سيد البلغاء (صلى الله عليه وسلم)، يقول: يونس بن حبيب: «ماجاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله «صلى الله عليه وسلم»[٢]، ويخبرنا الجاحظ عن بيان كلام النبي وسمو فصاحته: «هو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلف .. واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا من ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّدَ بالتأييد ويُسِر بالتوفيق»[٣].

ولا يمكن أن نتخيل أن علماء العربية القدماء كانوا يجهلون ذلك، غير أن السر والله أعلم في قلة الاستشهاد بالحديث الشريف مرده كما تراه الدكتورة الحديثي: أنه لم يكن مدونا في زمانهم، وما دُوِّن في عصر الصحابة رضي الله عنهم لم يكن مشتهرا عندهم[٤]، كذلك يرى الدكتور محمود فجال أن الغاية من هذه القلة عدم ممارسة النحاة لهذا الفن الجليل فانصرفوا عنه غير رافضين له[٥]، وهذا السبب والله أعلم قد تقصاه الدكتور فجال من قول الشيخ الطيب الفاسي: «لعدم تعاطيهم إياه وقلة إسفارهم عن محياه»[٦]،

(١) ينظر مثلا: شرح كفاية المتحفظ: ٩٩، والشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٣٠- ٣٣٤، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي: ١٧ـــ١٩، والحديث النبوي في النحو العربي: ١١٠- ١١١، والبحث اللغوي عند العرب: ٢٣ـــ٢٤.

(٢) نثر الدر في المحاضرات:٥/ ١٧٢.

(٣) البيان والتبيين: ٢/ ٣١.

(٤) ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي: ٤١١ـــ٤١٢.

(٥) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٦.

(٦) شرح كفاية المتحفظ: ٩٧.

أي: الحديث، ولعل ما يثبت صحة هذا الكلام ثقافة الشيخ ابن مالك في الحديث النبوي، إذ يقول الشيخ الصفدي عنه: « أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكون فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب»[1]، إذ أنه أكثر من استدعاء الحديث النبوي لعلمه الجم فيه كما بين الشيخ الصفدي، ومن هذه الكثرة أطلق الشيخ أبو حيان بدعته التي ردها العلماء في تشنيعه بابن مالك في مجال الاستشهاد بالحديث النبوي محتجا أن السابقين لم يستوقفوا هذه الثروة اللغوية في قواعدهم ..

المطلب الثاني: تطبيقات على كيفية استعماله للشاهد النبوي:

وسار الشارح في شرحه على هدي الأقدمين في قلة استشهاده بالحديث النبوي ولاسيما في مجال بناء القاعدة أو شاهد على مسألة نحوية، وعدد ما استشهد به من الأحاديث النبوية أربعة عشر حديثا، ويمكن أن نجمل منهجه في كيفية استعماله للحديث بما يأتي:

يميز الحديث من خلال قوله: « قول الرسول صلى الله عليه وسلم، وروي عن النبي، وسيد الجمهور « وغير ذلك، وقد لا يشير إلى كونه حديثا، إذ يسبقه بكلمة (قوله)، وقد يسوق الحديث شرحا، ولا يبين لنا أنه حديث، ونجده يوضح بعض الأحاديث بشرحها، ويستوقف الشاهد فيه، وتراه يسترسل فيقطف لنا بعض الأخلاقيات التي أمر بها الإسلام وهي تتجلى من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهو لا يهتم بضبط الحديث لفظا، إذ قد يسوقه ويتصرف في ألفاظه، كذلك من منهجه أنه لا يستوقف صحة الحديث، فقد ساق أحاديث هي عند علماء هذا الفن باطلة أو ضعيفة، وتجده يمزج بين حديثين، ولا يشير إلى ذلك، كذلك قد يشير إلى معنى الحديث ولا يذكره، وقد يسوق حديثين في بناء القاعدة النحوية، ويعضدهما بشاهد قرآني كريم، وقد يكتفي بشاهد نبوي واحد على القاعدة ويسترسل في شرحه وتبيان موضع الاستشهاد فيه.

وأما المسائل التي استوقف الحديث فيها، فمنها :

أ – مسائل عقدية: جمع بين حديثين ظنا منه أنهما حديث واحد، ذلك في قوله: « فأنه لما سئل عن الإخلاص قال: تقول: ربي الله ثم تستقم كما أمرت)[2]، يعني: لا تعبد هواك ولا نفسك، بل لا تعبد إلا ربك، وتستقم في عبادته كما أمرت، وهذه إشارة إلى قطع كل ما سوى الله عن مجرى النظر، وهو إخلاص

(١) الوافي بالوفيات: ٣/ ٢٨٦، وبغية الوعاة: ١/ ١٣٤.

(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد: باب حديث سفيان بن عبد الله الثقفي، ٢٤/ ١٤٣، وسنن ابن ماجه، باب (كف اللسان في الفتنة): ٢/ ١٣١٤، وفتح الباري، باب: (فضل الصوم) ٤/ ١٠٩،

المقربين «[1]، فكلام الشيخ ينضح توحيدا وتربية دينية، غير أن النظر في مزجه حديثين، وهذا إن دل والله أعلم إنما يدل أن نقله للأحاديث بالواسطة أو الحفظ دون الوقوف عليها في مظانها الأصل .

ب – في مسألة تبيان المعنى الدلالي والمعجمي لبعض الألفاظ: في حديث: «كما تدين تدان»[2]، يرد على الإمام البهائي في إنكاره لهذا الحديث ثم يستعين بالكافي في سرد الحديث ويجعله شاهدا ثان على معنى (الدين) بعد الشاهد الشعري، ثم يبين معنى الكلمة معجما ومعنى الحديث دلالة فيقول: «وقد مرَّ أن الدين في اللغة بمعنى الجزاء، فالمعنى: جزيناهم، ومنه قوله تعالى في الحديث: (كما تدين تدان) ...، ومعنى الحديث: كما تفعل تجزي»[3]، واذا رجعنا إلى كتب النحو نجد أن هذا الحديث كان شاهدا كذلك عندهم على معنى الجزاء، بل نجد أن الشيخ الجيلاني قريب جدا في كلامه من الكلام الشيخ خالد الأزهري في التصريح، إذ يقول الشيخ الأزهري: «فالعدوان بضم العين المهملة: الظلم الصريح، ودناهم: بكسر الدال: جازيناهم، ودانوا، جازوا، ومنه: (كما تدين تدان)[4] .

ج – في مسألة صوتية: استدعى حديثا للرسول (صلى الله عليه وسلم) ؛ ليثبت كراهة الهمز في (النبيء)، حيث قال: «النبي بالهمز إما مكروه أو غير جائز «[5]، ثم يسوق حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) في منع الهمز، « لست نبيء الله تعالى، وإنما أنا نبي الله ..»[6].

د – في بعض المسائل النحوية، وهنا قد اعتمد على خمسة أحاديث في توجيه بعض المسائل النحوية، فقد استعمل قوله صلى الله عليه وسلم: «سبحان ربي العظيم وبحمده»[7] شاهدا على مجيء الباء في (بحمده) للمصاحبة، وهذا الحديث عند الشيخ يأخذ منحى آخر، إذ لم يكتف بسرده شاهدا، وإنما أخذ يفصل به القول ويورد بعض الآراء في الواو، وأعرب (سبحان) على المشهور، وقبل كل ذلك أعطى المعنى العقائدي للحديث من حيث تنزيهه سبحانه عن كل ما لا يليق به، ولهذا نجد أن هذا الحديث لم يكن شاهدا عنده على الباء فقط، وإنما على نوع مصدرية (سبحان) كونه سماعا، وشاهدا على دلالة (الواو) النحوية في (

(١) النص المحقق: ١٨٦.
(٢) الأسماء والصفات للبيهقي، باب: (جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع) ١/ ١٩٧
(٣) النص المحقق: ٢٧٠.
(٤) شرح التصريح: ١/ ٥٦٠، وينظر: المقاصد النحوية:٣/ ١٠٩٨.
(٥) النص المحقق: ١٨٨-١٨٩.
(٦) المستدرك على الصحيحين، باب: (كتاب قراءات النبي صلى الله عليه وسلم): ٢/ ٢٥١، والنص المحقق:
(٧) سنن أبي داود، باب: (ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده): ٢/ ١٥٣:

وبحمده)، ودليلا على عطف الجملة الاسمية على الفعلية[١].

وفي قوله صلى الله عليه وسلم «إنَّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت «[٢] استشهد به الشارح دليلا على تضمين (في) معنى لام السببية في قوله: (في هرة)، وهنا نجد الشيخ قد ذكر الشاهد وأعطى تمثيلا له بقوله: « لأجل هرة «[٣]، ولا ينسى الشيخ الكريم ما في هذا الحديث من عبادة عظيمة هي عدم إيذاء الحيوانات، فيذكرها لنا، وأنها توجب الحساب[٤].

وكذلك في أسماء الأفعال، فقد ذكر حديثا قصَّره على سيدنا علي (رضي الله عنه)، إذ قال: «عليك بصلاة الليل «[٥]، وهذا لايستقيم مع الخير الذي أراده النبي بهذه الأمة إنما هو لعموم المسلمين، إذ أن صحيح الحديث: «عليكم بقيام الليل ولو بركعة واحدة»[٦]، وجعله شاهدا على معنى (عليك)، «أي، ألزم بصلاة الليل»[٧]، ومن تنوع منهجه هنا أنه قدم الشاهد المصنوع (عليك زيدا)[٨] ثم ساق الحديث دليلا على ما ذهب إليه في معنى (عليك) .

المبحث الرابع: الشواهد الشعرية، وكلام العرب من المنثور:

المطلب الأول: الشاهد الشعري ومقبوليته عند النحاة: ليس بذي بال أن نعيد ما قاله الباحثون من السالفين والخالفين عندما أصَّلوا للطبقات الشعرية التي يستشهد بها، وأظن أن الإعادة لذلك من باب التكرار، فالمعرف لا يعرف، وقيمة الشعر عند العرب لا يمكن أن تدانيها قيمة إذا استثنينا القرآن الكريم، والحديث، ويكفي حكمة ابن عباس (رضي الله عنه) انطلاقة في تبيان هذه القيمة بقوله: «إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب «[٩]، وكان كلما سئل عن حرف من القرآن أو من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم استدعى الشعر ترجمان لذلك[١٠]، ويطالعنا السيوطي

(١) ينظر: النص المحقق: ٢٣٠-٢٣١.
(٢) مسند الإمام أحمد، باب مسند أبي هريرة (رضي الله عنه):١٣/ ٥٢١، ومسند ابن ماجة، باب: ذكر التوبة: ٥/ ٣٢٥.
(٣) النص المحقق: ٢٤١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٥) النص المحقق: ٤٤٦.
(٦) معجم ابن الأعرابي: ٢/ ٥٢٥، والمعجم الكبير للطبراني: ١١/ ٢١٢.
(٧) النص المحقق: ٤٤٦.
(٨) ينظر: المصدر نفسه
(٩) عمدة الكتاب: ١/ ١٣١، وصبح الأعشى: ١/ ١٢٣.
(١٠) ينظر: زهر الأكم: ١/ ٤٦.

في مزهره ليبين لنا الغاية والسر في نعت الشعر بديوان العرب بقوله: « لأنهم كانوا يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب ؛ ولأنه مستودع علومهم وحافظ آدابهم، ومعدن أخبارهم..»[١]، لكن هل كان التأصيل عند النحاة العرب في بناء النحو العربي من ربوع الوبر من الشعر حتى عصر ابراهيم بن هرمة ساعد في تطور العربية ؟، يبدو والله أعلم أن هذا المسلم به كان دليلا على جمودية العقول النحوية وتقييدها بزمان غير زمانها، فالغاية التي من أجلها اعتمد النحاة العرب الأوائل في استعمال الشاهد الشعري من بيوتات الوبر هي فصاحة الزمان والمكان المقيدة لا الفصاحة المطلقة ذات القيمة الجمالية للبيت الشعري ووضوح عبارته، وهذا الأمر كان واجبا أن يواكب التطور الاجتماعي والفكري للعرب، فحركية اللغة هي التي تؤخذ بنظر الاعتبار، إذ أن جعل الشواهد الشعرية توقيفا على العصور الأولى في بناء العربية لا ينساق مع قيمتها كونها لغة حية تتميز بجمالها وفصاحتها في التعبير في كل عصر، يقول ابن الأثير: «فهذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار، وفيه ما فيه»[٢]، ويقول: ابن عبد ربه: «اعلم أنك متى نظرت بعين الإنصاف، وقطعت بحجة العقل، علمت أن لكل ذي فضل فضله، ولا ينفع المتقدم تقدمه ولا يضر المتأخر تأخره»[٣]، وقريب من ذلك أو يضارعه فكرة قول ابن قتيبة: « فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له وأثنينا عليه ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ولا حداثة سنه ...»[٤]، ولعل هذه النصوص إنما تتكلم عن جمال النصوص لا عن صحتها اللغوية غير أنها تدل القارئ على أمر مهم هو الاعتراف في الأدب بقيمة النصوص لذاتها بغض النظر عن قديم قائلها أو حديثه[٥]، فاللغة ما هي إلا جمال وفصاحة ومواكبة لحركية المجتمع وتطوره، فلا يمكن أن تتنافر الفصاحة وصحة اللسان مع جمال اللغة وأساليبها ولاسيما العربية، والقول في إطلاق الاحتجاج بالشعر على مختلف عصوره ليس على إطلاقه أيضا، إذ أن الأمر محفوف بالمخاطر في هدم لغة القرآن وإنما هو كما يقول الدكتور أحمد مختار: « إن الشاعر أو الأديب لا يعد من زعماء البيان إلا إذا صحت لغته واستقام لسانه، ولن يتم له ذلك إلا إذا جرى على النمط العربي السليم، ومتى فعل ذلك فقد صار عربيا بلغته ...»[٦]؛ ويبدو والله أعلم أن مافعله الزمخشري والرضي

(١) المزهر:١/ ٢٧٣.
(٢) المثل السائر: ٢/ ٣٧٦ــ٣/ ٢٧١.
(٣) العقد الفريد: ٦/ ٢٣٨.
(٤) الشعر والشعراء: ١/ ٦٤.
(٥) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة: ٢٦٥.
(٦) البحث اللغوي عند العرب: ٣٣.

وغيرهما في فتح باب الاحتجاج بشعر ما يسمى المولدين كأبي تمام[1] من الصواب بمكان شرط الفصاحة، فلا يمكن أن نستخف بقول حبيب الطائي وهو من هو في الشعر العربي، إذ قدَّم الزمخشري حجته على من أنكر عليه ذلك بقوله: «وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاحمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه»[2]، فصاحب الكشاف قد اشترط في الأخذ من أبي تمام وأقرانه أن يكون ما يقوله مع ما ينقله من قول الأقدمين كفرسي رهان في الفصاحة، وهو حمل النظير على النظير، ولعلنا نلتمس في كلام أبي عمرو بن العلاء في شعر جرير والفرزدق «لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته»[3] أمرا مهما والله أعلم هو أن مدار الحكم عندهم في شواهد الشعر من مواطن الفصاحة القدمى إنما هو حكم جمعي تحيطه هالة نفسية ليس إلا، فإذا كان أبو عمرو من أشياخ العربية وكان يحيا في ربوع الفصاحة وتكوين مصادر اللغة، فلماذا رفض شعر صاحبي النقائض، وهو قادر أن يميز اللحن والجزالة في الشعر بيسر وهو من هو بذلك ؟، وعلى غرار أبي عمرو سار الأصمعي في الأخطل: «لو أدرك الأخطل من الجاهلية يوما واحدا ما قدمت عليه جاهليا ولا إسلاميا»[4]، ولعل من أجلِّ الأدلة على ما سبق قول أبي الفتح: « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها»[5]، إذن لا يمكن أن نقزم العربية على شواهد حرشة الضباب وأكلة اليرابيع كما يقولون، وإنما متى صح اللسان على وفق القاعدة المشهورة والتحف جميل القول ووضوحه فكان الأولى أن يسير تحت ظلال الأصل من شعر أهل الوبر، ففي عصرنا اليوم، لا يمكن أن تكون العربية حركية ونحن نقصر الشواهد على روائع الشعر الأولى، فقد اختلف الزمان والمكان وثقافة اللسان، والله أعلم .

(١) في قوله: هُمَا أَظْلَمَا حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ... ظَلاَمَيْهُما عنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ، إذ ساقه صاحب الكشاف شاهدا على المبني للمجهول في قوله تعالى﴿ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ ﴾ ، البقرة: من الآية: ٢٠، وينظر: ديوان أبي تمام: ١/ ٦٩.
(٢) الكشاف: ٥٥
(٣) العمدة في محاسن الشعر: ١/ ٩٠، والخزانة: ١/ ٦.
(٤) فحولة الشعراء: ١٣، ومعاهد التنصيص: ١/ ٢٧٢.
(٥) الخصائص: ٢/ ٧.

المطلب الثاني: أمثلة على استعمال الجيلاني للشاهد الشعري:

وأما الشيخ فقد اعتمد الاحتجاج هنا بالشواهد الشعرية من ربوع الفصاحة الأولى، والملاحظ عنده أنه قد قصَّر في هذا النوع من الشاهد، فلم تكن بتلك الكثرة كما القرآن والقراءات فقد استدعى أكثر من أربعة وأربعين بيتا شعريا فقط، ولعل ثقافته الفقهية الدينية ساعدت على ميله نحو القرآن وعلومه لا الشعر وضروبه والله أعلم.

ويمكن أن نجمل منهجه بما يأتي: التزم في غالب الأبيات بوضع دلالة قولية على كون الكلام شعرا لا نثرا، ومثاله: (قال الشاعر، نحو شعر، الشعر، قول شاعرهم) وغير ذلك، وقليل ما يصدر البيت دون أن يشير بذلك أنه من الشعر، كذلك نلتمس من منهجه أنه غالبا ما يستوقف جزءا من البيت، فقد يكون الصدر، وقد يكون الشاهد فقط، أو جزء من الصدر أو العجز، وقليل ما يذكر البيت كاملا، وهو لا يشير الى صاحب البيت الشعري في معظم الأبيات إلا في ذي الرمة والفرزدق، ومن هذا الأخير يمكن أن نسجل أمرا آخر على منهجه وهو مناسبة البيت الشعري، كما فعل أيضا في البيت مجنون ليلى، وهو ينتهج منهجا توضيحيا، فقد يقسم البيت إلى كلمات يستوقف قلمه في تبيانها دلاليا ومعجميا، ثم يسوق المعنى العام للبيت في خاتمة تأصيله، وأكثر أبياته شواهد نحوية، وكثيرا ما يكتفي بالشاهد الشعري دليلا على المسألة وقلما يردفه بشاهد قرآني أو مصطنع نثري، وقد يسوقه شاهدا على مسألة لم يذكرها النحاة، وإنما استعملوه شاهدا على مسألة أخرى، وهو ملتزم بمنهجه الاختصاري، فقد يكون في البيت الشعري أكثر من شاهد، غير أنه لا يسوقه إلا على المسألة التي يريدها فقط، وهذا قد فصلته في هامش النص المحقق، وهذه أمثلة على المسائل التي استعمل فيها الشاهد الشعري:

أ – في مسألة صواب أسلوب الكلام: استوقف شطرين من الشعر في صحة ما ذهب إليه أسلوبا، ذلك في قوله: « الحسن محمود لا ممدوح »[1] اذ ساق قول الشاعر على صحة ما ذهب إليه[2]:

أرى الصبر محمودا وعنه مذاهب

وقول آخر[3]: الصبر أحمد في المواطن كلها

ب – في مسألة تضمين الألفاظ معان جديدة: إذ ضمن (من) (للام التعليل) في قوله: « للتعليل:

(١) النص المحقق: ١٨٤.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه: ١/ ١٤٧.

(٣) البيت من الكامل، ونسب للعتبي يرثي ابنا له، ونسب كذلك لابراهيم بن اسماعيل، ينظر: العقد الفريد: ٣/ ٢١٨، والتذكرة الحمدونية: ٤/ ١٩٧ ـ ٣٦٤

ويعرف بصحة وقوع لام التعليل مقامها، كقول الشاعر الفرزدق[١]:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

، أي: لمهابته «[٢]، ونلحظ في النص المحقق أنه قد سرد لنا مناسبة القصيدة وبمن قيلت ولماذا[٣]، وكذلك استشهد بقول الشاعر[٤]:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنِّي، ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

على تضمين (عن) معنى (على)، إذ يقول: « والاستشهاد في قوله: (عني)، فإنه بمعنى: (على)، ولا يخفى من الإعلام أنه لا حاجة إلى ذلك، بل كون (عن) بمعنى المجاووزة أولى بسياق الكلام «[٥]، ونجده هنا قد ساق البيت شاهدا ثم فنده، كون المعنى المستقيم أن تبقى (عن) على أصالتها، وقد خالف الشارح الجيلاني رأي الجمهور في ذلك، إذ أن مجيء (عن) على معنى الاستعلاء في هذا البيت الشعري مشهور عندهم[٦].

واستوقف قول عبدة بن طبيب[٧]:

إنّ الذينَ تَرَوْنَهم إخوانَكم ... يَشْفي غليلَ صُدورِهِمْ أنْ تُصْدَعوا

في استعمال (رأيت في الظن)، إذ يقول: «أي: إن الذين تظنونهم أخوانكم فشفاء مرض صدورهم محضر في إهلاكهم»[٨]، ولم أقف على أحد من النحاة استشهد به على ما جاء به الشارح والله أعلم، وإنما هو في باب البلاغة تنبيه المخاطب على خطأه[٩]، ولعل الأمر أقرب ما يكون للبلاغة منه إلى القواعد النحوية، فما جاء به الشيخ من معنى البيت قد ذكره البلاغيون قبله[١٠] .

ج – في مسألة اللهجات: في لفظة (آمين) اعتمد على الشعر في تبيان اللهجات التي تحويها على قصر الألفف ومدها، فقد استعمل قول مجنون ليلى، وعمر بن ملقط الطائي دلالة على اللغتين، «ومدها وقصرها

(١) البيت من البسيط في ديوانه: ١٧٩.
(٢) النص المحقق: ٢٢٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه
(٤) البيت من البسيط لذي الأصبع العدواني في ديوانه: ٨٩.
(٥) النص المحقق: ٢٥٠.
(٦) ينظر مثلا: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٩، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٦٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٩٤.
(٧) البيت من الكامل، ينظر: شعر عبدة بن المطلب: ٤٨، والمفضليات: ١٤٧، ومفتاح العلوم: ١/ ١٨٢.
(٨) النص المحقق: ٤٢٨..
(٩) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ١٥.
(١٠) ينظر مثلا: معاهد التنصيص: ١/ ١٠١.

لغة، قال الشاعر[١]: ويرحم الله عبدا قال آمينا

وهذا مد الألف، وقال شاعر آخر[٢]: أمين فزاد الله ما بيننا بعدا «[٣].

٤ – في المسائل النحوية: وهي الأكثر في الاستشهاد، وتنوع استعمالها هنا، فقد ساق بعضا على شواذ القاعدة النحوي، مثل قول الشاعر[٤]:

فَلَا واللهِ لَا يلْفي أَنَاسٌ ... فِتًى حتّاك يَا ابْنَ أبي زيادِ

في شذوذ دخول الضمير على (حتى)، وقد استوقف هذا البيت بالشرح والتوضيح كما هي عادته، ووقف عند لفظة (فتى) ليعرف بها، وبالغ في تبيينها، إذ ساق حديثا عن فضل وشجاعة سيدنا علي (رضي الله عنه)، ثم وضح المعنى العام للبيت: « والمعنى: لا يبقى في الأرض أحد شخصا كاملا في أوصاف الفتوة حتى أنت يا ابن أبي زياد، فإنك أيضا لست تبقى، والاستشهاد في قوله: (حتاك)..»[٥]، وهنا نجد أنه يرفد الشاهد الشعري بشاهد نثري لكن ليس على ما استشهد به نحوا، ولعل من الفائدة أن أقف على هذا الشاهد النثري عند بعض النحاة، فقد استوقفه بعض العلماء شاهدا نحويا في خبر لا النافية للجنس، حيث أجاز البصريون إظهاره على تقدير: (موجود)، ومنعه بنو تميم ولا يثبتونه لفظا في كلامهم، وأما إذا ظهر فهو منصوب على الصفة، والخبر محذوف، على تقدير: (في الوجود)[٦].

واستشهد بقول الشاعر[٧]: مهما لِيَ الليلةَ مهما ليه أوْدَى بنعلّي وسْرِبالَيه

على مجيء (مهما) على الاستفهام نظير (متى)[٨]، ومن فائدة القول أن نذكر أن هذا الشاهد على هذه المسألة عند النحاة من النوادر والشواذ، يقول ابن مالك: «وندر مجيء (مهما) اسم استفهام «[٩]، فالمشهور عند المرادي أنها لا تخرج عن الشرطية، وأما البيت الشعري عنده وغيره أن تكون (ما) هي الاستفهامية، ومه: اسم فعل على معنى أكفف[١٠]، ولعل الشارح الجيلاني لم يرد أن يضعف هذا الوجه كونه

(١) هو عجز بيت من الرجز لمجنون ليلى في ديوانه: ٢١٩.
(٢) العجز مختلف في نسبته، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٥٨، وإصلاح المنطق: ١٧٩.
(٣) النص المحقق: ٤٤٠.
(٤) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل: ينظر: شرح المكودي: ١٤٩، والخزانة: ٩/ ٤٧٤ــ٤٧٥.
(٥) النص المحقق: ٢٥٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٠٨، والكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٥٣.
(٧) البيت من السريع، لعمرو بن ملقط الطائي، ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٦٥٨، وتلخيص الشواهد: ١/ ٤٧٥.
(٨) ينظر: النص المحقق: ٤٦٠.
(٩) شرح التسهيل: ٤/ ٦٩.
(١٠) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢:٦٥٨، والجنى الداني: ٥٥١.

من الأوجه التي ارتضاها الشيخ القزويني والله أعلم.

المطلب الثالث: موقفه من كلام العرب :

وأما موقفه من كلام العرب وأمثلتهم فقد استوقفنا بعضا منها وهي ليست بالكثرة بمكان، وهذا ديدن معظم النحاة في استدعاء الشاهد النثري من الأمثال والحكم وأقوال الصالحين من علماء العرب، فقد استدعى قول المعتزلة: «خذ الغايات واترك المبادىء «[١]، في الانصياع للأيمان بأسماء الله وتنزيهه تعالى عن الجسمانية[٢]، واستعمل قول سيدنا جعفر الصادق (رحمه الله): «الرحمن بجميع خلقه والرحيم بالمؤمن خاصة «، في تفسير: «يارحمن الدنيا والأخرة»[٣]، واستشهد بقول النحاة: «جرد قطيفة وخاتم فضة « على بيان الإضافة في قول القزويني:(يامن يرفع إليه صالح العمل)، على تقدير: «صالح هو العمل، أو من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، يعني: العمل الصالح «[٤]، وساق قولهم: «لله لا يؤخر الأجل « دلالة على مجيء لام القسم الداخل على اسم الجلالة (الله) للأمور العظام التي يشوبها التعجب[٥]، وأضاف مع هذا المثل مثلا آخر شاهدا على مجيء (من) للقسم وهو قوله: «من أبي أنك الأشر «[٦]، وفي معرض حذف (كان) مع أحد معموليها وبقاء الثاني دلالة على المحذوف استشهد على ذلك بالمثل: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخيرا، وإن شر فشرا)[٧]، وساق الشاهد فقط: « إن شر فشرا»، وفي قوله: «شرا أقصر وأناب «، استدل به على صواب ما ذهب إليه سيبويه في صحة إعراب: (ما أحسن) على أساس إجازة الابتداء بالنكرة غير الموصوفة إذا تحققت الفائدة، ونجده والله أعلم لم يقف على هذا المثل من مصادر القوم، ولعله نقله سماعا، إذ إن صحة المثل في كتب النحاة وأهل الحكم والأمثال: (شر أهر ذا ناب)، على تقدير: ما أهره إلا شر[٨]، وأختم بالمثل المشهور: (سرعان ذا إهالة)[٩] إذ استوقفه دلالة على معنى اسم الفعل: (سرعان) كونه يدل على الفعل الماضي: سرع)[١٠].

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٢٧.
(٢) ينظر: النص المحقق: ١٧٥.
(٣) المصدر نفسه: ١٧٦.
(٤) النص المحقق: ١٨٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه:
(٧) مجمع الأمثال: ٢/ ٣٤١، والمثل السائر في أدب الكاتب:٢/ ٢٤٨.
(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٢٩، ومجمع الأمثال: ١/ ٣٧٠.
(٩) أدب الكاتب: ١/ ٤٠٤، وزهر الأكم: ٣/ ١٦٥.
(١٠) ينظر: النص المحقق: ٤٤٤.

خاتمة البحث

بعد هذه الرحلة المباركة في دراسة جانب مهم من جوانب العربية وتقعيد قواعدها في شرح جليل هو شرح عوامل الشيخ الجيلاني على العوامل المحسنية، هذه خاتمة سجلنا فيها أهم النتائج :

١- تميز فكر الشيخ الجيلاني بأصالته وسيره على خطى الأصول الأولى التي بنى النحاة العربية عليها، إذ استدعى كل الأصول النحوي على نحو مختلف في الكمية .

٢- كان السماع والقياس من الأصول الأساس التي اعتمد عليها الشيخ في بناء شرحه، فقد رد كثيرا من الشاذ اعتمادا على المشهور من السماع والقياس.

٣- لم يكن الإجماع عنده بذاك المستوى من الاستعمال، وهذه كذلك تحسب للشيخ إذ إن الإجماع لا يمكن أن يتحقق إلا نادرا جدا، ولهذا يجد السيوطي أنه من الصعوبة بمكان أن نقف عليه عند العرب على الرغم من حجيته(١).

٤- تنوع استعماله للشاهد القرآني بين تفسير ومعجم ودلالة وفقه ولغة والأكثر هو النحو، وقد كان فكر الجيلاني متحررا في استعماله، فتارة ينفرد برأي وأخرى يسير مع المشهور وهكذا .

٥- نجد والله أعلم أن النحاة الأوائل قد بالغوا في اسدال الستار على نحو الوبر في القرون الأولى، فكان الأولى أن يكون الاستشهاد بالشعر العربي اعتمادا على الأصول الأولى التي اعتمدها العرب من الفصاحة لا الزمان والمكان.

٧- حضور الشاهد النبوي والمأثور من كلام العرب على نحو مقتضب، ولم يكن الجيلاني وقافا عند حدود صحة الحديث وإنما كان يروي الحديث دون أن يصدره كونه صحيحا أم لا، فقد ساق أحاديث بعد التمعن والبحث تبين أنها من المشهور من كلام العرب والأطباء.

٨- تنوع استعمال الشارح للشاهد الشعري بين دلالة وأسلوب ولغة والأكثر كان النحو، والشارح يهتدي بهدي الأقدمين في استعماله للشواهد الشعرية من ربوع الفصاحة الأولى .

(١) ينظر: الاقتراح:٥٦.

المصادر

القرآن الكريم

* ابن الحاجب النحوي: أ . د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ه ـــــ ٢٠٠٥م.

* ارتشاف الضرب: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ه)، تح :رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٨ه ـــ ١٩٩٨م.

* الأسماء والصفات للبيهقي الأسماء والصفات للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ) تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

* إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م .

* اصول النحو: أصول النحو: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية .

* إعجاز القرآن: أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت: ٤٠٣هـ) تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧م.

* إعراب القرآن للنحاس إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨ه)، تح: د/ زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٩ه ـــــ ٢٠٠٨م.

* الإغراب في جدل الإعراب: الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧ه)، قدَّم له وحققه :سعيد الأفغاني، مطبعة: الجامعة السورية، ١٣٧٧ه ـــــ ١٩٥٧م.

* الاقتراح: الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ه) ،تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ه ـــــ ٢٠٠٦م.

* أمالي ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب: جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ودار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

* أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري

(ت: ٥٤٢هـ) تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، (ت: ٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ .

* الإيضاح في شرح المفصل: الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ه)، تح: أ. د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ه ـــ ٢٠٠٥م.

* الإيضاح في علوم البلاغة: الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ه)، تح: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د ت) .

* البحث اللغوي عند العرب. البحث اللغوي عند العرب: د/ أحمد مختار عمر، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م .

* البحر المحيط البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ .

* البرهان في علوم القرآن البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤ه)، تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧ه ـــ ٢٠٠٧م.

* بغية الوعاة: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان/ صيدا، (د ت) .

* البيان والتبيين: البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ .

* تاج العروس، تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، مرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، (د ت) .

* التذكرة الحمدونية التذكرة الحمدونية: محمد بن الحسن بهاء الدين البغدادي (ت: ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٤١٧ هـ .

* التعريفات التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦ه)، ضبط نصوصها وعلَّق عليها: محمد علي أب العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

* تلخيص الشواهد: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

* تهذيب اللغة: محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

* التيسير في القراءات السبع: التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تح: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

* ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: الرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تح: د/ محمد زغلول، ومحمد خلف الله، مكتبة دار المعارف، مصر، الطبعة: الثالثة، (د ت) .

* الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ه)، تح: د/ طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٧٥م.

* حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د ت) .

* الحديث النبوي في النحو العربي: د/ محمود فجَّال، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ه ـــــ١٩٩٧م .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .

* الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د ت) .

* الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: د/ محمد خيري الحلواني، دار القلم العربي، حلب، (د ت) .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (ت:

٧٥٦هـ)، تح: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ت) .

* الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث:

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)،تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (د ت) .

* دعوى توسع الكوفيين وهم، ولا ترقى إلى يقين:

* ديوان أبي تمام: شرحه وضبطه وقدَّم له: إيمان البقاعي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ه ـــــ ٢٠٠٠م.

* ديوان ذي الأصبع العدواني (ت٢٥ق ه)، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٣٩٣ه ـــــ١٩٧٣م.

* ديوان قيس بن الملوح، جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م.

* ديوانه:

* رد البهتان عن إعراب آيات القرآن الكريم: د / يوسف بن خلف بن محل العيساوي، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

* رسالة في الحدود: علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د ت) .

* الرواية والاستشهاد باللغة: الرواية والاستشهاد باللغة: د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

* زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود أبو علي، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) تح: د/ محمد حجي، د / محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

* السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

* سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د ت).

* الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال، رسالة ماجستير:

* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ .

* شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

* شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد الاستراباذي، (ت ٦٨٦ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ه ـــ ١٩٧٩م.

* شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، (ت: ٦٤٣ه)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د ت) .

* شرح المكودي على الألفية: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ) تح: د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.

* شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي، (ت: ٧١٥هـ)، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.

* شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

* شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية): محمد بن الطيب الفاسي، تح: د/ علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

* شعر عبدة بن الطيب، د/ يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ١٣٩١ه ـــ ١٩٧١م.

* الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ .

* الشواهد والاستشهاد في النحو: د/ عبد الجبار علوان النايلة، الطبعة الأولى، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٣٩٦ه ـــــ ١٩٧٦م.

* صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت: ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت) .

* ضحى الإسلام: أحمد أميل، النهضة المصرية، الطبعة: الثامنة، (د ت) .

* طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د ت).

* طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف، (د ت) .

* العقد الفريد: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ .

* عمدة الكتاب: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨ه)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ه ـــ ٢٠٠٤م.

* العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

* العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تح: د / مهدي المخزومي، د / إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت) .

* الغنيمة والمغنم في معاني اشتقاق حروف المعجم: عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمي (ت٦٢٩ه)، تح: د: ثامر حمزة علي، د: عمر حسن رشيد الجبوري، مكتبة دار البيان، دمشق، ط١: ١٤٤٣ه-٢٠٢٢م.

* غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد أبو الحسن النوري الصفاقسي (ت: ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

* فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن، السَلامي، البغدادي، (ت: ٧٩٥هـ) تح: جملة من العلماء، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م .

* فحولة الشعراء: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (ت: ٢١٦هـ)، تح: المستشرق

ش. تورّي، قدم لها: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

* الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، (د ت) .

* في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ه ـــــ ١٩٨٧م. في النحو العربي نقد وتوجيه: د/ مهدي المخزومي، دائرة الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه ـــــ ١٩٨٦م.

* قال غير العرب عن العربية:

* القاموس الفقهي: د/ سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق – سورية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ ـــــ ١٩٨٨ م .

* القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ه ـــــ ١٩٩٦م.

* القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث: د/ عبد الغفار حامد هلال، دار الصحوة، القاهرة، ١٤٣٥ه ـــــ ٢٠١٤م

* القياس في اللغة العربية: محمد الخضر، المطبعة السلفية، (د ت) .

* الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥ه ـــ ٢٠٠٤م.

* الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٨٣ه)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠ه ـــــ ٢٠٠٩م.

* الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل شاهنشاه (ت: ٧٣٢ هـ)، تح: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .

* لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ .

* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، (ت: ٦٣٧هـ)، تح: أحمد الحوفي،

وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة (د ت) .

* مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (د ت) .

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ): وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

* مختصر تاريخ دمشق: محمد بن مكرم أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، تح: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤م .

* مختصر في شواذ القراءات: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ه)، تح: برجشتراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م.

* المدارس النحوية: د/ خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٢ه ـــــ ٢٠٠١م.

* المدارس النحوية: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

* مدارك التنزيل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د/ مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة: الأولى، ١٣٧٧ه ـــ ١٩٥٨م.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـــــ ١٩٩٨م .

* المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه- ١٩٩٠ م.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

* معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة

الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩١م .

* معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج (ت٣١١ه) تح: د/ عبد الجليل عبد شلبي، خرَّج أحاديثه: الاستاذ: جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

* معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت: ٩٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، (د ت) .

* معجم ابن الإعرابي: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد البصري (ت: ٣٤٠هـ)، تح: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

* المعجم الكبير للطبراني: سليمان بن أحمد أبو قاسم الطبراني (ت ٣٦٠ه)، تح / حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، (د ت) .

* معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د/ محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٦م.

* مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

* المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ)، تح وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، الطبعة: السادسة، (د ت) .

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.

* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تح: أ. د/ علي محمد فاخر، و أ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، و د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م.

* من قضايا اللغة العربية المعاصرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس: ١٩٩٠م.

* منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب (ت٦٤٦ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٥ه ـــ ١٩٨٥م .

* المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، سنة ١٣٧٣هـ - سنة ١٩٥٤م .

* موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي: د/ خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.

* نتائج الفكر في النحو :أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢ م .

* نثر الدر في المحاضرات: منصور بن الحسين الرازي، (ت: ٤٢١هـ)، تح: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

* النحويون والقرآن: د/ خليل بنيان الحسون، دار الرسالة، عمان، الأردن، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

* النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، قدَّم له: الاستاذ علي محمد الضباع، خرَّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

* النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، (د ت) .

* الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .